العدد (2167) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

ميناء الفاو ... وفلوس الطيارات

إحسان شمران الياسري

تواترت الأنباء عن حجز أو مصادرة أموال عراقية تعود الى شركة الخطوط الجوية العراقية في الاردن من قبل السلطات الكويتيه، وقبل هذا (تلاطمت) الانباء عن ضياع فرصة على العراق لبناء ميناء على منفذه البحري بسبب (التأخر) في الاجراءات، الامر الذي عقّد المشروع العراقي.

وسوف تظهر أورام إدارية تتبعها ضياعات وحجوزات.

ولأنني لا أملك ما يكفي من التفاصيل عن الموضوعين، سأدع قصتهما جانباً واذهب الى جذور مثل تلك المشاكل وحجم التقصير والتقاعس من هذا الجنس.

فالخطوط الجوية العراقية، وأية مؤسسة أخرى قد تكون في طريقها لمثل تلك المشاكل، تعرف إن الاموال العراقية عُرضة للحجز والتنفيذ من دائنين حقيقيين أو زائفين، وإن الامر رهن بالوقت ليس إلاّ.

وهذه المؤسسات تعرف إن لا حماية على اموالنا إلا في مؤسساتنا المصرفية الوطنية، والمؤسسات الدولية التي منحتنا حقوق الحماية.. فلماذا تركت الخطوط الجوية العراقية مليوناً ونصف المليون دولار في مصرف اردني وهي تعرف إن الاشقاء الكويتيين حجزوا حتى على (براغي) الطائرات الجاثمة في الاردن وبقية المطارات، وعطلوا صفقة طائرات للعراق بذرائع مختلفه، ليس ثمة مجال لبحثها.

لقد اتصل بي أحد الاصدقاء يوماً من إيطاليا، وكان ضمن وفد حكومي للتفاوض على توريد مواد لوزارته بقرض من إيطاليا، وفهمت من القضية إن الجانب الايطالي أبلغهم بأنه لا يستطيع تأمين وجود القرض في المصرف الإيطالي لأكثر من ٢٤ ساعة، وبعدها قد تكون عرضة للمطالبة والتنفيذ. ولهذا عليهم تدبيروسيلة دفع تؤمن تحويل المبلغ بمدى لا يزيد على الـ ٢٤ ساعة. أما صاحبنا (أبو الطيارات) فيترك مليوناً ونصف المليون دولار عرضة للتنفيذ وهو يعلم إن البريطانيين حجزوه في مطار لندن بطلب من الاشقاء الكويتيين.

ليت مؤسسات الدولة تعي إن النوم عن (البيدر) يتركه عرضة للنهب، و(لولا غفلة الحارس، لما فرّخ الواوي بالتبن).

وليتها تتحرك اليوم، فتبني ميناء الفاو الكبير بعملية وطنية كبيرة تترك فيها للجهد الوطني والمقاولات الوطنية الفرصة. ولا مانع أن تعترض هيئة النزاهة على الاجراءات، ولا مانع ان تضيع في هذه (الوثبة) الوطنية بعض الدنانير.. المهم أن نرسلَ القوالب والحفارات و(شيش التسليح) الى هناك، ثم نرسل رقباء النزاهة للتدقيق على الميدان، وليس على الورق.

فعندما تبني الكويت ميناءها، لن تعود لنا بقعة صالحة لبناء ميناء، إلاّ اللهّم إن نبنيه على نهر الغراف مقابل بيت سيد مهدي... وعندها أنا أتكفل بإشراف سيد مهدي على عملية الإنفاق ونزاهتها وشفافيتها!!

حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية

مثلت الجلسات العلنية لمناقشة مجلس الوزراء تقييم الوزارات على ضوء مهلة المئة يوم التي حُددت مسبقاً ، نقول مثلت نقطة مهمة من خلال معرفة المواطن بالكثير من الأمور التي كانت مخفية أو على أقل تقدير محدودة التداول .

حسين علي الحمداني

وأحد أهم المناقشات التي كانت تتطلب مزيداً من الأسئلة والتدقيق والتمحيص هو ما يخص وزارة التربية وطبيعة عملها والأرقام الكبيرة جداً التي سمعها المواطن سواء أكان معنياً بهذا القطاع المهم أو بعيداً عنه، لكن هذه الأرقام في حقيقة الأمر تجعلنا نتوقف أمام طبيعة العملية التربوية في البلد من خلال ما تم طرحه وما تم إنجازه في السنوات الماضية والذي تم احتسابه على أنه إنجاز في ١٠٠ يوم وهو خارج المألوف من سياقات العمل ، خاصة وإن وزارة التربية في العراق تفتقد حتى قاعدة البيانات في ما يخص عملها وهذا ما أكده وزير التربية من إن ثلاث جهات في الوزارة أعطت أرقاماً وإحصائيات مختلفة في موضوع واحد ، وهذا يؤكد ابتعاد وزارة التربية أو على الأقل مديرياتها العامة في المحافظات عن التخطيط السليم والإحصائيات الدقيقة .

ولعل الجميع انتبه لنقطة شكلت محور المناقشة وتمثل بالأبنية المدرسية وما يحتاجه العراق في السنوات القادمة حيث وجدنا بأن العراق يحتاج إلى ١٢ ألف مدرسة لكي يصل لمستوى تعليمي متقدم يضمن وجود ٢٠ طالباً في الفصل الدراسي الواحد ، وبالتأكيد فإن وزارة التربية ليس من مسؤوليتها أن تبني المدارس، بل هي مسؤولية جهات أخرى تُفرغ لهذه المهام ، فمن غير المقبول تربوياً أن تزج وزارة التربية في هذا المجال وتنسى مهامها الأخرى من جهة ومن جهة ثانية فإن ما يمكن تسميته بالميزانية التشغيلية للوزارة لا يمكن أن تستنزف في بناء المدارس وصيانتها وتنسى أو تتناسى تطوير الهيئات التعليمية والتدريسية بالدرجة الأولى خاصة وإن معالي الوزير ومن قبله الكثير من المسؤولين في الوزارة صرحوا بأن تغييراً كبيراً طرأ وسيطرأ على المناهج الدراسية كافة، وهذا التغيير في المناهج يتطلب زج الهيئات التعليمية والتدريسية في ورش عمل ودورات تجعلهم قادرين على هضم المنهج وتمكنهم من إيصاله للتلامذة والطلبة بعيداً عن التشوهات الكبيرة التي يلمسها كل متابع للمستويات الدراسية في البلد والتي ترتكز الآن وبدرجة كبيرة جداً على دروس التقوية (الدروس الخصوصية) والتي ترهق كاهل العوائل .

وربما البعض لا يعرف بأن وزارة التربية هي التي تشجع على هذا النمط من التعليم عبر استثمارها بنايات المدارس الحكومية في تأجيرها معاهد أهلية ربحية من أجل استقطاب الطلبة الراغبين بتعاطي (دروس خصوصية) ، وكان الأجدر بها أن تشجع على التعليم الأهلي في التعليم العام على غرار ما موجود حالياً في التعليم العالي، وبدل أن تؤجر بنايات المدارس الحكومية لمعاهد التقوية الأهلية وتستهلك هذه البنايات وأثاثها من رحلات وسبورات دون أن تستفيد المدرسة من عملية التأجير هذه ، نقول يجب أن تتم إعادة النظر بهذا الأمر وعدم منح تراخيص معاهد تقوية ما لم تكن هنالك بناية خاصة بهم وليس على حساب المدارس الحكومية التي تعاني الاكتظاظ أصلاً .

الجانب الآخر والذي لم ينتبه له الجميع ويتمثل بتفعيل دور حقوق الإنسان في المؤسسات التربوية ، ولعل البعض يقول بأن وزارة التربية قد منعت العقاب البدني في جميع المدارس بجميع مستوياتها ، وهنا علينا أن نقول بأن حقوق التلميذ لا تقتصر على جانب واحد هو منع العقاب البدني وهذا بحد ذاته لا يعني تكامل مفاهيم حقوق الإنسان في مدارسنا ، وعلينا أن نسأل هنا ما هي حقوق التلامذة والطلبة ؟ أولها أن توفر لهم مناهج دراسية متكاملة مع بداية العام الدراسي ، وأن توفر لهم وحدات صحية على الأقل في المدارس الحضرية ومراكز المدن ، وتوفر تهوية ملائمة صيفاً وتدفئة شتاءً ، خاصة وإن مواسم الامتحانات في بلدنا تكون في عز الشتاء في ما يخص نصف السنة وفي الحر الشديد في نهايتها،ولا يعني توفر مولدات كهربائية للامتحانات الوزارية إننا عالجنا الخلل،ولا يمكن أن يكون توفير قنينة نصف لتر ماء بارد للطالب في قاعة الامتحان إنجازاً تأريخياً نظل نردده يومياً يذكرنا بالدجاجة التي وزعت أيام زمان مع الحصة التموينية.

يضاف إلى هذا كله نقص حاد في موظفي الخدمات حيث إن تعليمات وزارة التربية تؤكد أن موظف خدمة واحداً لكل(١٥٠) تلميذاً !! أعتقد هذا أكبر انتهاك لحقوق التلاميذ والطلبة ، كيف يمكن أن نقبل بأن يكون موظف خدمة لكل غرفة تضم عدداً محدوداً جداً من الموظفين في دوائر وزارة التربية ، بينما تكون حصة ١٥٠ تلميذاً موظفاً واحداً فقط ؟ ألا يمكن أن يكون لكل صف أو غرفة دراسية ساع خاص بها ، يشرف على نظافتها ويديمها ، وعلينا هنا أن نطالب وزارة التربية بإعادة النظر بالملاكات القديمة ومعالجتها لكي تتناسب وما نريد الوصول إليه من رقي في هذا الجانب الحيوي والمهم خاصة وإن وزارة التربية تتعامل مع أكثر من تسعة ملايين عراقي بصورة مباشرة وهم التلامذة والطلبة والهيئات التعليمية والتدريسية ، بينما تتعامل بطريقة غير مباشرة مع العوائل العراقية كافة التي نادراً ما نجد عائلة لا تتعامل مع مؤسسة تربوية .

الجانب الآخر يتمثل بأن وزارة التربية ما زالت تتعامل مع المدرسة على إنها دائرة حكومية، دون أن يفكر القائمون بالوزارة برفع درجة تمثيل هذه الدائرة والارتقاء بها لمستوى مؤسسة خاصة وإننا جميعا رددنا وما زلنا نردد بأن المدرسة مركز إشعاع في المجتمع، ولكن هذا الإشعاع يخبو بمجرد توزيع نتائج نهاية العام الدراسي في منتصف أيار ولا يفُتح أبوابه إلا منتصف أيلول ، دون أن نجد من يحاول استثمار العطلة الصيفية في نشاطات داخل هذه المؤسسة، إذ بالإمكان أن تكون كل بناية مدرسة خاصة في المدن عبارة عن منتدى ثقافي و علمي وفني ورياضي ، وبالتالي نضمن بقاء التلميذ على مدار السنة متواصلاً مع مركز هذا الإشعاع ، ناهلاً منه أشياء أخرى لا تبتعد كثيراً عن العلم والمعرفة .

سنغافورة وكوريا الجنوبية: وداعاً للقرطاسية والحقائب المدرسية

د. عبد الله المدني

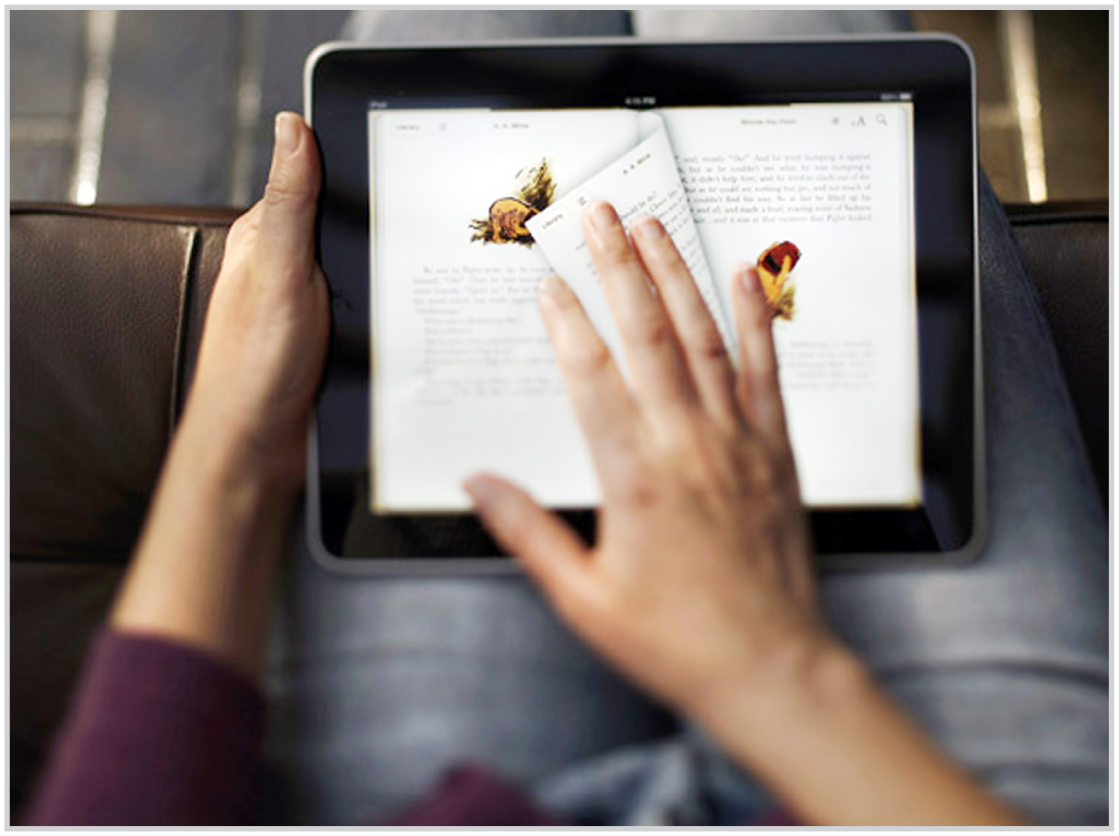

كأي حكومة تحترم نفسها وتشحذ المصداقية أمام شعبها فتهيّئ الأرضية بإتقان قبل إطلاق مشاريعها الحالمة، قامت حكومتا سنغافورة وكوريا الجنوبية، اللتان تعتبران على رأس قائمة الدول المستفيدة من المنجزات التكنولوجية الحديثة في برامجها التعليمية، في عام ٢٠٠٧ بالإعلان عن أنه لن ينعطف العقد الأول من الألفية الثالثة إلا ومدارسهما مجهزة بنطاقات ألـ "واي فاي"، ومناهجها التعليمية محمّلة بالكامل داخل الأجهزة اللوحية الرقمية، وبالتالي يغادر طلبتهما بيوتهم إلى دور العلم دون حملهم الحقائب المدرسية الثقيلة المحشوة بعشرات الكتب والدفاتر والكراسات والملفات، من تلك التي لطالما أثقلت كواهل الصغار والشباب وتسببت لهم في العديد من الأمراض والآلام العضلية المبرحة.

وهاهو عام ٢٠١١ لم ينتصف بعد، وإلا هاتان الحكومتان الآسيويتان تبرهنان للعالم، ليس فقط وفاءهما لوعودهما، وإنما أيضا قطعهما أشواطاً كبيرة في مجال البنى التحتية الرقمية، بما يجعلهما أكثر تفوقا على دول العالم الأول، وأكثر قدرة على منافسة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كمقصد تعليمي استثنائي. وبهذا تحققت النبوءة التي أطلقها قبل نحو عقد من الزمن البروفسور "سام هان" الخبير في شؤون استخدام التكنولوجيات الحديثة في التعليم، والأستاذ في جامعة "سيتي" في نيويورك، والتي قال فيها أن بعض الدول الآسيوية سوف تتجاوز حتما كل الدول الغربية في ما يخص استخدامات التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت ووسائطها، في مجال التعليم، على الرغم من أن الإنترنت اختراع غربي.

فقبل أيام معدودة أعلنت سنغافورة وكوريا الجنوبية أنهما أدخلتا الأجهزة اللوحية الرقمية في حياة طلبتهما من الجنسين، مدشنتين بذلك ما يمكن اعتباره ثورة تعليمية حقيقية، وهل هناك ثورة في قطاع التعليم بجميع مستوياته أكثر من أن تختفي الكتب والكراسات والأقلام نهائيا من حياة الطلبة، ويُستعاض عنها بجهاز من الصناعة المحلية قادر على حفظ المناهج والدروس والفروض داخل شاشة صغيرة يمكن فتحها وتعديل ما بها والإضافة إليها بلمسة أصبع أو نقرة زر؟

ولئن رحب الطلبة في البلدين بهذا الحدث، ورأوا فيه وسيلة يمكنهم من خلالها تعليم أنفسهم بأنفسهم، ونيل حرية أكبر في الاختيار والبحث، والتحرر من الاعتماد على المدرس والصفوف الدراسية ووسائل الإيضاح التقليدية، فإن بعض المعلمين، من أمثال "مارك شون" مدرس الفيزياء وتكنولوجيات الإعلام في ثانوية "نانيانغ" للبنات في سنغافورة، حذر من احتمالات لجوء الطلبة إلى استخدام أجهزة الـ "الآي باد"، التي مولتها الحكومة عبر تقديم إعانات مالية لأولياء الأمور، في أمور أخرى غير ذي صلة بالدراسة، مثل تصفح المواقع الإلكترونية الترفيهية والتواصل الاجتماعي عبر شبكات "الفيس بوك" و"تويتر"، مشددا على ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأمور، وللحيلولة أيضا دون إدمان الطلبة على اللوحات الإلكترونية.

والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الأمم الآسيوية تتعلم من بعضها البعض دون أدنى حساسية من أحداث وقعت بينها في الماضي البعيد. فكما أن النهضتين الصناعية والتعليمية في كوريا الجنوبية وسنغافورة قامتا على أساس الاستفادة من تجربة اليابان بُعيد نفض الأخيرة غبار هزيمتها في الحرب الكونية الثانية، فإن إقدام سنغافورة وكوريا الجنوبية على تدشين ثورة الاستغناء عن الحقائب والقرطاسية في المدارس إنما هو اقتباس لما فعله اليابانيون قبل عدة أعوام حينما أطلقوا ما سُمي بمشروع "مدارس المستقبل". تلك المدارس التي تعاونت وزارتا التعليم والاتصالات اليابانيتان في تدشينها وتزويد طلبتها بأجهزة الـ "آي باد" مجانا كخطوة أولى، على أن يتلوها مشروع طموح آخر يكتمل بحلول عام ٢٠٢٠ ويهدف إلى منح مثل هذا الجهاز لكل طلبة العلم اليابانيين في جميع المستويات التعليمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قامت شركة "توشيبا" اليابانية بالتعاون مع عملاق الميكروسوفت الأمريكي "إنتيل" على إنتاج كمبيوتر محمول صغير الحجم لإغراض التعليم في المدارس تحت اسم "سي إم ون".

الكثيرون ممن يعرفون اليابان وتقاليدها المتوارثة المحافظة، ولا سيما في ما يتعلق بالضبط والربط في المدارس و تطبيق العقوبات البدنية، وتقديس دور المعلم وتبجيله، توقعوا أن يصطدم إدخال التكنولوجيا الحديثة في المدارس اليابانية بمعارضة شديدة. غير أن الذي حدث كان العكس تماما. فقد رأي التربويون اليابانيون أن في تلك الخطوة فوائد كثيرة للمعلم والتلميذ معا.

في المبررات، قال المعلمون أن إدخال الـ "الآي باد" في المدارس بعد تحميلها بالمناهج الدراسية المحددة لكل مستوى تعليمي سوف يوفر عليهم الكثير من الجهد والعناء. فإضافة إلى أنه سيغني المعلم عن حمل الكتب والكراسات والملفات الضخمة، فإنه سيمكنهم – من خلال استخدام محركات البحث الإلكترونية العديدة – من إضافة ما يشاؤون من الشروحات اللازمة المستقاة من المصادر العلمية الموثوقة كتابة على شاشات أجهزتهم الصغيرة قبل عرضها على اللوحات الإلكترونية التفاعلية الكبيرة داخل قاعات الدرس. وأضاف المعلمون قائلين أن الفائدة تتجاوزهم لتصل إلى الطلبة، وخصوصا أولئك الذين يمنعهم خجلهم من إلقاء الأسئلة أو تقديم الإجابات أو مناقشة المعلمين.

أما الطلبة فقد أفاضوا في تبيان الفوائد الجمة المتأتية من هذه الثورة التعليمية. فطلبة الرياضيات مثلا قالوا بأنه سيكون في مقدورهم الآن إجراء العمليات الحسابية والهندسية، ونقل الأرقام يمينا ويسار، وتعديل خطوط وأضلع الأشكال الهندسية وزواياها وتحريك أطراف المعادلات الجبرية باللمس، بدلا من الشطب المتكرر أو تمزيق الورقة تلو الورقة مثلما كان يحدث في الماضي. وطلبة الفيزياء والأحياء قالوا إنه سيكون بإمكانهم أن يكتشفوا الكثير من أسرار الظواهر الطبيعية والكونية، وما يختفي خلف كل جزء من أجزاء جسم الإنسان أو الحيوان أو النبات، وكيفية تحمل وتأثر هذه الأجزاء بما يحيط بها، من خلال كبسة زر أو بمجرد اللمس. و أما طلبة اللغات الأجنبية فقد أعربوا عن سعادة مضاعفة، قائلين أن الأجهزة اللوحية الرقمية ستوفر لهم خاصية الاستماع إلى اللفظ السليم للمفردات الأجنبية بلسان أصحابها، ناهيك عن أنها ستمكنهم من الحصول بسهولة على مرادفات الكلمات وكيفية استخدامها في جمل صحيحة، وكيفية تصريف الأفعال، في صيغ الحاضر والماضي والمستقبل، وفق الضمائر المختلفة.

بقي أن نقول أن بعض بلادنا العربية– ولا سيما أقطار الخليج العربي – تحاول منذ بعض الوقت الاقتداء بهذه التجارب الرائدة، لكننا إلى الآن لم نجد لها تجسيدا حقيقيا وشاملا على أرض الواقع بدليل مشاهداتنا اليومية للأطفال واليافعين وهم يحملون حقائب مدرسية ضخمة تثقل ظهورهم وعظامهم الطرية. أما في دول العالم النامي المتخلف، ولاسيما في أفريقيا السوداء، فحدث ولا حرج. إذ لا يزال الملايين من طلبة وطالبات العلم محرومين من أبسط الأدوات التعليمية في أشكالها التقليدية، دعك من أشكالها المتقدمة، بل محرومين من صفوف دراسية تليق بآدمية المتلقي.

المعارضة والمعادلة الديمقراطية

ميعاد الطائي

تتألف المعادلة الديمقراطية عادة في التجارب الناجحة في العالم من طرفين رئيسيين هما الحكومة والمعارضة حيث تقوم الأولى بالإعلان عن برنامجها الحكومي على الشعب وممثليه في البرلمان وتتعهد بتنفيذه وتقوم المعارضة والهيئات الرقابية الأخرى بالمقابل بمتابعة ومراقبة تنفيذ هذا البرنامج من قبل الحكومة .

وبعد ان غابت المعارضة كأحد طرفي المعادلة الديمقراطية عن المشهد العراقي على مدى دورتين انتخابيتين نجد اليوم ان الحكومة تضع البرنامج الحكومي وتحدد فترات لتقييم الوزراء تمثلت بفترة المئة يوم من ثم تقوم الحكومة نفسها بمتابعة وتقييم عملها بنفسها .ويحسب هذا العمل لصالح الحكومة ولكنه يعد نقطة ضعف على الديمقراطية العراقية التي فقدت الكثير من مقوماتها وممارساتها عندما قرر السياسيون تقاسم السلطة في حكومة الشراكة الوطنية وترك مقاعد المعارضة خالية ليتبنى الشعب دور الرقيب والمحاسب وتتحمل منظمات المجتمع المدني على عاتقها أعباء ثقيلة في إدارة هذا الملف،وكانت تظاهرات ٢٥ شباط من أهم إفرازاتها بما حملته من تداعيات ، الأمر الذي كان بالإمكان تفاديه لو كانت هناك معارضة داخل العملية السياسية تحمل هموم المواطن وتقوم بإيصال صوته الى البرلمان والحكومة .

من اجل ذلك انطلقت تظاهرات العراق لتدعو الى الإصلاح وليس للتغيير كما هو الحال مع تظاهرات الدول العربية الأخرى ،وهذا يؤكد لنا ان الشعب العراقي يسعى للمحافظة على المكتسبات الديمقراطية ويريد تعديل مسارها بما يضمن إفراز حكومة قوية بإمكانها ان تقدم الخدمات للشعب العراقي،ولقد تجلى ذلك واضحا من خلال الشعارات واللافتات التي حملها المتظاهرون حينها . ونرى ان في مقدمة هذه الإصلاحات يجب ان تكون مجموعة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تعتمد عليها العملية السياسية في وضع الخطط التنموية التي تحاول الحكومة من خلالها النهوض بالواقع الخدمي للمواطن ،وفي غياب هذه الإصلاحات ستبقى الخدمات متردية ولن نشهد أي تنمية اقتصادية في المستقبل القريب . ومن أهم الأنظمة والقوانين التي تحتاج الى مراجعة وتقييم في العملية الدستورية العراقية هو اختيار نظام الحكم المناسب للظروف العراقية ، فبعد ان شهد العراق دورتين انتخابيتين على مدى السنوات الماضية ثبت لنا فشل النظام البرلماني في إنتاج حكومة قوية تقابلها معارضة قوية تستطيع ان تكون أمينة على مطالب الشعب وإيصالها الى الحكومة، وكل ما خرجنا به في الدورة الأولى حكومة محاصصة طائفية تم تقسيم المناصب فيها على أساس عرقي وطائفي ، وفي الدورة الثانية لم يكن الحال أفضل حيث خرجنا بحكومة الشراكة الوطنية التي تأخرت أكثر من ثمانية أشهر على تشكيلها والتي زاد فيها عدد الوزارات ونواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لنشهد ترهلا ،في الوقت الذي طالب الشعب بتخفيض عدد الوزارات ورواتب المسؤولين . ولذلك إذا أردنا ان تكون الحكومة قوية تمتلك صلاحيات واسعة تستطيع من خلالها استثمار الموازنة وترجمها الى خدمات للمواطن فعلينا معالجة المشكلة في النظام البرلماني والتوجه الى النظام الرئاسي المعمول به في الكثير من الديمقراطيات العالمية المتقدمة ،حيث يتم تصدي القوى السياسية التي تحصل على اغلبية سياسية (نصف + واحد) من المقاعد للحكم وتنخرط القوى المتبقية لتلعب دور المعارضة التي تراقب عمل الحكومة وتمثل صوت الشعب في البرلمان وتقف مقابل حكومة قوية لتحميها من الوقوع في خطأ إساءة استخدام السلطة وفي نفس الوقت لحماية العملية الديمقراطية وعدم سقوط المعارضة في فخ المعارضة السلبية واتباع سياسة التسقيط السياسي ضد الحكومة مما يتسبب بهبوط مستوى الأداء السياسي للمعارضة.

ولعل المتابع للمشهد العراقي يجد إن طبيعة التنوع الاجتماعي والعرقي والديني للمجتمع العراقي وطبيعة الصراع السياسي على السلطة بالإضافة إلى طبيعة النظم الانتخابية التي تدير العملية السياسية تفرض علينا غياب المعارضة الحقيقية ، وبالتالي سنشهد تأخرًا في إحراز تقدم ملموس في العراق على الأقل في المستقبل المنظور في غياب الإصلاحات السياسية ..